

Distr.: General  
9 November 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
الدورة السبعون



## الوثائق الرسمية

### اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاري ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

### المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

إطار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

المخطط العام لتحديد مباني المقر

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة. (<http://documents.un.org/>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-18670 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/70/329) و (A/70/7/Add.2)

من المبالغ المستحقة القبض التي لم تسدد منذ فترة طويلة. وجرى الاعتراف للمرة الأولى أيضا بالخصوم الناجمة عن استحقاقات الموظفين المتعلقة ببرنامج التعويض للعمال، وكذلك بالمخصصات المتعلقة بالمطالبات الصحيحة ضد المنظمة. وتسجل حاليا المصروفات عند تسليم البضائع أو تقديم الخدمات، وليس عند عقد الالتزامات، وتبين حاليا المصروفات المتعلقة باستهلاك الأصول وإهلاكها وضمحلل قيمتها في البيانات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، حسّنت الإفصاحات الواردة في الملاحظات بدرجة كبيرة لتشمل، في جملة أمور، معلومات عن المخاطر المتصلة بالبيانات المالية، والإبلاغ حسب القطاعات، ومعلومات عن الأطراف ذات العلاقة. وتأتي الإنجازات نتيجة للحوكمة القوية، بما في ذلك الرقابة القائمة على تقييم المخاطر من جانب اللجنة التوجيهية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ والتوجه الاستراتيجي المقدم من لجنة الإدارة، التي برهنت على التزامها بإجراء الإصلاح الإداري من خلال إقرارها خطة تحقيق الفوائد المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وخطة الاستدامة المتعلقة بتلك المعايير؛ ورصد واستعراض الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، سعى الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لضمان أن تكون المنجزات المستهدفة في طريقها نحو التحقق، ونظم بالتعاون مع الفريق المسؤول عن مشروع أوموجا حلقات عمل عن إعداد البيانات المالية لضمان أن تكون جميع المكاتب مجهزة لدعم الإبلاغ الممثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣ - ومضت تقول إن أنشطة ما بعد التنفيذ شملت وضع خطة لاستدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، ترمي إلى دمج الهياكل والعمليات التي تدعم العملية الجارية للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظمة، بما في ذلك في العمليات اليومية، وضمان تحقيق الفوائد

١ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/70/329)، وقالت إن التقرير يؤذن بأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة قد تكلل بالنجاح، ويقدم توقعات بشأن إمكانية الاستمرار في استخدامها في المنظمة في الأجل الطويل، ويستعرض التقدم المحرز في تطبيقها على نطاق منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥. وفيما يتعلق بالسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أصدرت جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها جميع كيانات الأمم المتحدة الثلاثة عشر التي تقدم تقارير مالية، وللمرة الأولى، بيانات مالية ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتلقت آراء غير مشفوعة بتحفظات، وهو ما يعد إنجازا تاريخيا. وعلى وجه الخصوص، أصدرت منظمة السياحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أولى بياناهما الممثلتين للمعايير المحاسبية الدولية خلال فترة الإبلاغ تلك.

٢ - وأضافت قائلة إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أفضى إلى عدد من التغييرات الرئيسية في ممارسات الإبلاغ المالي التي تتبعها المنظمة، وهو ما استدعى تعزيزا كبيرا للعمليات الأساسية. وللمرة الأولى، جرى الإبلاغ عن الممتلكات والمنشآت والمعدات، وكذلك المخزونات والأصول غير الملموسة في متن البيانات المالية، وأنشئت حسابات للمخصصات لتحسين بيان التدفقات النقدية المتوقعة

لمراجعة الحسابات، على الرغم من أن الشوط لا يزال طويلاً لتسخير الفوائد المتأتية من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية والمساءلة في إدارة الموارد. ومع تقدم مرحلة ما بعد التطبيق، يجب بذل جهود منسقة من أجل دعم امتثال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على المدى الطويل في العمليات اليومية وضمان أن تتحقق الفوائد المرجوة بشكل كامل. ومن خلال استخدام المعلومات المقدمة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتحسين عملية اتخاذ القرارات، يضطلع المديرون بدور هام في عملية تحقيق الفوائد.

٦ - واختتم كلامه قائلاً إن اللجنة الاستشارية لا تزال تشعر بالقلق إزاء التأخير في تنفيذ نظام أوموجا، لا سيما استمرار الاعتماد على النظم القديمة المتعددة لإنتاج البيانات المالية، والخطر الذي يشكله ذلك على تحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإلها على ثقة من أن التعاون الوثيق بين الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والفريق المسؤول عن مشروع أوموجا سيقفل من ذلك الخطر إلى أدنى حد ممكن.

٧ - السيد دافيدسون (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأكد على أهمية الملاحظات والتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات في توجيه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة. وأعرب عن ترحيب المجموعة بإصدار بيانات مالية ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع آراء غير مشفوعة بتحفظات لجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة باعتباره خطوة كبرى نحو تحديث المنظومة، وعن ثنائها على وجه الخصوص على تطبيق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة السياحة العالمية تلك المعايير للمرة الأولى. غير أن المجموعة تتفق مع اللجنة الاستشارية على أن الشوط

ذات الصلة في نفس الوقت؛ وخطة تحقيق الفوائد المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، المصممة لضمان أن تستخدم المعلومات المالية المقدمة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لتعزيز إدارة المنظومة. وتتضمن الخطة الأخيرة الفوائد الخمس عشرة المتوخى تحقيقها مع ما يقابلها من مؤشرات الأداء في إطار فئات الفوائد الاستراتيجية الرئيسية الخمس. ويورد التقرير بعض الفوائد التي تحققت حتى الآن، مع الإشارة إلى أن قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الفوائد الطويلة الأجل، لا سيما تلك المتعلقة باتخاذ القرارات المالية وإدارة المخاطر المالية، سيتطلب عدة فترات مالية لتحليل الاتجاهات ذات الصلة وتطبيق نتائج التحليل على اتخاذ القرارات. وبغية تعزيز استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال تحسين إطار الرقابة الداخلية، سيُجرَّب وضع بيان الضوابط الداخلية الذي أوصى به مجلس مراجعي الحسابات في مجموعة مختارة من المكاتب والبعثات، على أن يلي ذلك تنفيذه على نطاق المنظومة في عام ٢٠١٨. وسيُدمج تعزيز الضوابط الداخلية بالكامل أيضاً في الإطار الحالي للإدارة المركزية للمخاطر.

٤ - واختتمت كلامها قائلة إن نفقات مشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ظلت في حدود الميزانية الإرشادية البالغة ٢٧ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ وإن أنشطة الاستدامة ستموّل من خلال ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ ومن خلال الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٥ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/70/7/Add.2)، وقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة وإصدار آراء غير مشفوعة بتحفظات لجميع الكيانات الخاضعة

المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والفريق المسؤول عن نظام أوموجا للتخفيف من حدة ذلك الخطر. وشدد على الدور الأساسي الذي يضطلع به المديرون في كفاءة تحقيق تلك الفوائد على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأعرب عن ترحيب المجموعة بالمبادرة الرامية إلى إضفاء الطابع المهني على دور الشؤون المالية من خلال إعداد مجموعة من المديرين الماليين الذين يتمتعون بأعلى المهارات، وعن تطلعها إلى تلقي معلومات مفصلة عن نتائج ذلك البرنامج في تقارير الأمين العام المقبلة.

إطار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي  
في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/70/323)  
و (A/70/436)

١٠ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): عرض تقرير الأمين العام عن إطار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/70/323)، وقال إن التقرير يحدد إطارا لنهج على نطاق المؤسسة من شأنه أن يتيح تقديم خدمات إدارية موحدة تتسم بحسن توقيتها وفعاليتها من حيث التكلفة في جميع كيانات الأمانة العامة في إطار مجموعة مشتركة تضم النظام المالي والقواعد المالية والنظامين الأساسي والإداري للموظفين، بهدف تعزيز قدرة الأمانة العامة على الاضطلاع بولايات شديدة التنوع. وفي إطار النموذج، ستنظم مهام الدعم الإداري لإيلاء الأولوية لاحتياجات العملاء، والمتطلبات التشغيلية، والنتائج، مع كفاءة زيادة الاتساق والشفافية والمساءلة من خلال تعزيز توحيد العمليات وتحسين الرقابة. وفي هذا السياق، ستوضع حلول نموذجية لتلبية مختلف احتياجات الأعمال وبيئات التشغيل، وستوحد طلبات الخدمة لتحقيق أوجه الكفاءة ووفورات الحجم بهدف إعادة توجيه الموارد إلى المهام الجديدة والعمل البرنامجي.

لا يزال طويلا لتسخير الفوائد المتأتية من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وثمة أدلة واضحة على أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أدت إلى تحسين عمليات الإدارة المالية على نطاق المنظمة وتطلع المجموعة إلى تحقيق المزيد من التحسينات.

٨ - وأضاف قائلا إن المعلومات الجديدة المقدمة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يجب أن تستخدم من أجل تحسين المساءلة، والشفافية، والكفاءة، والمراقبة، والاستدامة المالية في المنظمة. وفي هذا الصدد، طلبت المجموعة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يواصل تنسيق جميع جوانب عملية الانتقال من المعايير المحاسبية التي كان يعمل بها سابقا إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك تجميع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالتحديات التي تواجه المنظمة، والدروس المستفادة وفضلى الممارسات والفوائد التي تحققها، وذلك بهدف تحسين خطط واستراتيجيات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى أن يُطبَّق نظام أوموجا تطبيقا كاملا. ومضى يقول إن المجموعة تثق بأن الكيانات ستواصل التعاون بشأن أنشطة ما بعد التطبيق من أجل ضمان امتثال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وهي تتطلع أيضا إلى الحصول على معلومات إضافية عن فوائد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عمليات حفظ السلام، وتشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بأن انعدام كفاءة سياسات وممارسات إدارة المخزون تعرض المنظمة لخطر متزايد يتمثل في تلف المخزون وتقادمه.

٩ - واختتم كلامه قائلا إن المجموعة لا تزال تشعر بالقلق إزاء الخطر الذي يشكله التأخير في تنفيذ نظام أوموجا على تحقيق الفوائد المرجوة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وهي ستطلب إيضاحات بشأن التقدم الذي يحرزه الفريق

١١ - وأضاف قائلاً إن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي سيستند إلى الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من ترتيبات الخدمات المشتركة المستخدمة بالفعل في كيانات أخرى تابعة للأمانة العامة، بما فيها مكاتب موجودة خارج المقر ولجان إقليمية وبعثات ميدانية، وكذلك من استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وسيتوقف وضع النموذج بوجه خاص على التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات التحويلية المتخذة على نطاق المؤسسة في السنوات الأخيرة، لا سيما نظام أوموجا. وبناء على النتائج التي يحققها نظام أوموجا في مجال توحيد طرق عمل المنظمة ومواءمتها، سيضطلع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي بتوحيد الهياكل الإدارية المجرأة داخل مراكز العمل وفيما بينها، عند الاقتضاء. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيبسّط النموذج الأطر والمهام وتسلسل سير العمل على الصعيد الإداري في المنظمة، وهي جوانب أصبحت أكثر تعقيداً واعتماداً على الموقع بشكل متزايد، مما أدى إلى نشوء ظاهرة التفوق الإداري. وسيُجعل تسلسل سير العمل أكثر تركيزاً على النتائج وملاءمة للغرض المنشود منه لضمان أن تناسب الخدمات الإدارية مختلف احتياجات الأعمال. ويهدف النموذج أيضاً إلى تحسين تخصص المهام الإدارية من خلال زيادة التمييز بين الأنشطة الاستراتيجية والأنشطة التشغيلية لإتاحة المجال لتقسيم أوضح للعمل وتركيز أكبر للخبرات واتساق أفضل للخدمات. وستحدد المسؤوليات وفقاً لثلاث فئات: ستشمل مهام المقر تقديم التوجيه الاستراتيجي، وإعداد السياسات، وأداء مهام الرقابة، وقيادة أنشطة إشراك أصحاب المصلحة على أساس الارتباط بمواقع معينة؛ وستشمل مهام المراكز إنجاز العمليات بطريقة موحدة بمعزل عن اعتبارات المكان، وذلك على المستويين العالمي أو الإقليمي أو على مستوى موقع بعينه؛ وستشمل مهام المكاتب المحلية أداء العمليات غير القابلة للتحويل المرتبطة بموقع بعينه. وأخيراً، سوف يجري استكشاف

١٢ - وأردف قائلاً إن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي يستند إلى تركيز على تقديم الخدمات بطريقة متواصلة وأكثر شمولية من خلال الإدارة المشتركة للأنشطة الإدارية ذات الصلة في مختلف أنحاء المنظمة. بما يحقق التآزر ويفضي إلى نتائج أفضل. وفي هذا السياق، سيكون التعاون الوثيق مع العملاء حاسماً، سواء أثناء تصميم النموذج أو في العمليات اليومية. وستحدد المعايير الدقيقة للخدمات بموجب اتفاقات مستوى الخدمة، في حين ستوضع مؤشرات الأداء الرئيسية لكفالة استيفاء المعايير المتفق عليها وإعداد بطاقات الإنجاز فيما يتعلق بالرصد الفعال للأداء. ومن أجل الوفاء باحتياجات مختلف العملاء، ستوضع طرائق تنفيذ مختلفة، بما في ذلك المجموعات الوظيفية وخطوط الخدمات وحافظات العملاء المصممة وفقاً للاحتياجات. وسيلزم توفير التمويل لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في إطار ترتيب محكم ويمكن التنبؤ به يراعي الحاجة إلى ملاك أساسي مستقر من الموظفين لكفالة تقديم الخدمات وفقاً لاتفاقات مستوى الخدمة. ويجب أيضاً أن يكون هذا الترتيب قابلاً للتعديل في إطار زمني مناسب لمطالبات العمل للاستجابة للتقلبات في عبء العمل.

للمنموذج، على إدخال تحسينات في تقديم خدمات الدعم الإداري وعلى تخفيض التكاليف ذات الصلة. وينبغي أن يرمي النموذج إلى تحقيق أقصى قدر من التوزيع الرشيد للمهام بين مختلف المواقع وأنجع استخدام للهيكل الأساسية القائمة لدى الأمانة العامة. وينبغي أيضا أن يتضمن المقترح التفصيلي للأمين العام إيضاحات كاملة للمنهجية والمعايير وعمليات التقييم التي يقوم عليها المقترح، وذلك بغية تيسير عملية اتخاذ القرار من قِبَل الجمعية العامة. وأخيرا، سيكون من الضروري وجود ترتيبات قوية للحوكمة وإدارة المشاريع. ولهذا الغرض، ينبغي أن يلقى المشروع الدعم من خلال مستويات مرتفعة من التعاون والتنسيق على نطاق الأمانة العامة، كما ينبغي أن تبذل جهود لغرس شعور بملكية المشروع والمساءلة عن نجاحه، لا سيما على مستوى الإدارة العليا.

١٦ - وأشار إلى أن الانتقال إلى نموذج الخدمات المشتركة سيؤثر في الهياكل التنظيمية وتسلسل المساءلة وأساليب العمل وطرقه وإجراءاته، وسيوفر فرصة لاستعراض تلك الهياكل وتبسيطها ومواءمتها. وفي هذا السياق، ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام تقديم أي مقترحات متعلقة بالتأثير المتوقع للنموذج في الهياكل التنظيمية في تقريره المتعلق بالمقترح التفصيلي لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وينبغي أيضا أن يتضمن هذا التقرير تحليلا مقارنا لمختلف نهج تمويل الخدمات المشتركة واسترداد التكاليف. وبالنظر إلى أن النموذج سيغطي احتياجات الأمانة العامة بأسرها، ينبغي تمويل تنفيذ المبادرة، إذا ما وافقت عليها الجمعية العامة، على أساس صيغة لتقاسم التكاليف بين الميزانية العادية، وحساب دعم عمليات حفظ السلام، والموارد الخارجة عن الميزانية. وأخيرا، توصي اللجنة الاستشارية بخفض الاحتياجات من الموارد اللازمة للاستشارات المقترحة لوضع المقترح التفصيلي.

١٣ - واختتم كلامه قائلا إن الاختيار وقع على اتباع نهج تدريجي في وضع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي لكفالة إيجاد فهم مشترك للمعايير الرئيسية لتوجيه عملية صياغة المقترحات التفصيلية. ويراعي الإطار الوارد في التقرير الهياكل الفريدة للمنظمة، وطابعها العالمي، وبيئات عملها المعقدة، وتاريخها وذاكرتها المؤسسيين. ولا يسعى إلى إجراء الإصلاحات المقترحة لمجرد إجرائها، ولكن بهدف تعزيز تنفيذ الولايات. ورهنا بموافقة الدول الأعضاء على الإطار، ستُقدّم إلى الجمعية العامة دراسة جدوى تفصيلية، تتضمن خيارات الموقع وتوضع على أساس الإطار والبيانات الأساسية التي تتوافر بعد استقرار نظام أو موجا، لتتظّر فيها في دورتها الحادية والسبعين. ويتضمن التقرير أيضا طلب توفير موارد مؤقتة إضافية لإنشاء فريق مصغر مخصص للمشروع والحصول على قدرات تقديم الاستشارات. وأخيرا، ورهنا بموافقة الجمعية العامة، سيُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مقترح منقح للنموذج.

١٤ - السيد روبرت ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/70/436)، فقال إن اللجنة الاستشارية طلبت إلى الأمين العام أن يقدم مقترحا مفصلا مشفوعا بدراسة جدوى إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، مع مراعاة التعليقات والتوصيات الواردة في تقريرها.

١٥ - ومضى يقول إن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي يجب أن يكون شاملا وأن يتضمن احتياجات تقديم الخدمات لجميع أجزاء الأمانة العامة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام والبعثات الميدانية. ولهذا الغرض، ينبغي أن يركز النموذج على نهج متسق يراعي جميع المبادرات الجارية للتحويل في تسيير أعمال المنظمة. وينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يركز، عند إعداداته لمقترح تفصيلي

في عنتبي، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، وبالأخص، المكتب الإقليمي للمشتريات في عنتبي.

١٩ - واحتتم قائلاً إنه بالنظر إلى أهمية الإدارة القوية للمشروع لنجاح نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، يتعين وضع آليات لضمان الملكية والمساءلة على نحو ملائم من قِبَل الإدارة العليا بغرض كفالة تحقيق أهداف النموذج. وتتطلع المجموعة إلى إجراء مناقشة تفصيلية للمعلومات المتعلقة بالنطاق الأولي للمشروع، وطرائق تنفيذه، وتقييم المواقع، وإدارة العلاقة مع العملاء، وتمويل الخدمات المشتركة، وتسعى إلى الحصول على المزيد من الإيضاحات بشأن مدى توافق الإطار المقترح مع التعليقات والملاحظات السابقة لمجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٢٠ - السيد دي بريتر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ألبانيا وتركيا والجزيل الأسود وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقاً وصربيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعلق أهمية كبيرة على وضع نموذج لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي إلى جانب عمليات التحول الجارية، لا سيما نظام أوموجا واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من أجل كفالة تقديم الخدمات الإدارية على نحو محدد الهدف ومناسب التوقيت دعماً لتنفيذ الولايات بصورة فعالة. وسيضطلع النموذج بدور حيوي في إيجاد التجانس بين تلك العمليات، وتعظيم التآزر، وكفالة كفاءة تقديم الخدمات مع ما تدره من فوائد كمية وكيفية واضحة. وأشار إلى أن أهداف كل من النموذج ونظام أوموجا يعزز بعضها بعضاً.

١٧ - السيد دافيدسون (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تولي أهمية كبرى للنظر في الإطار المقترح لنموذج لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي، يرمي إلى كفالة تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية في تنفيذ الولايات. ويستجيب النموذج للحاجة إلى تبسيط إطار إداري متزايد التعقيد يشمل حوالي ٩٨ كياناً قائماً بذاته في أكثر من مائة موقع تقدم الخدمات على مختلف مستويات المنظمة. وسيضمن النهج التدريجي للأمين العام في وضع النموذج صياغة مقترح تفصيلي، وإنشاء خط أساس للترتيب الإداري للنموذج في بيئة تشغيلية لمشروع أوموجا، والدمج المادي لمهام تقديم الخدمات على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي. وتتفق المجموعة مع اللجنة الاستشارية على أن تقرير الأمين العام (A/70/323) كان يمكن أن يُقدّم في مرحلة أبكر نظراً إلى الطابع العام للإطار المقترح وإلى الخبرة المتاحة داخل الأمانة العامة في توفير الخدمات المشتركة.

١٨ - ومضى يقول إن المجموعة تؤكد ضرورة وضع غايات وأهداف واضحة في مستهل المشروع، إضافة إلى إجراء تحليل تفصيلي للتكاليف والفوائد وإعداد دراسة جدوى. وينبغي في هذا السياق مراعاة الخبرات والدروس المستخلصة من المبادرات الجارية والمكتملة المتعلقة بالتحول في تسير أعمال المنظمة. وسوف تسعى المجموعة إلى اكتساب فهم أفضل للكيفية التي سيسهل بها الجدول الزمني المقترح التكامل بين تلك المبادرات وتحقيق الفوائد ذات الصلة في الوقت المناسب. وينبغي أن يراعي النموذج ضرورة تجنب الازدواجية والتداخل في المهام، وينبغي بناؤه، قدر الإمكان، استناداً إلى الهياكل الأساسية والخبرات القائمة. وفي هذا الصدد، ستلتزم المجموعة المزيد من الإيضاحات بشأن الكيفية التي سيدمج بها المقترح التفصيلي للأمين العام المهام والهياكل الرئيسية لكل من مركز الخدمات الإقليمي



التنظيمية التي قد تكون زائدة عن الحاجة أو عفا عليها الزمن. وينبغي للأمين العام أن يتعهد بمواءمة النموذج مع الاحتياجات البرنامجية في المراحل اللاحقة من المشروع.

٢٣ - وأشار إلى ضرورة استخدام أوجه التآزر بين مهام الدعم الإداري التي تقوم بها الأمانة العامة وتلك التي تقوم بها الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة بطريقة أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، فإن النماذج الأربعة الممكنة لتوحيد تقديم الخدمات التي حددت في مناقشات اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تستحق المزيد من الدراسة. وينبغي أن يستند نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي إلى الدروس المستخلصة والخبرات المكتسبة من ترتيبات الخدمات المشتركة التي لها سجل مثبت في تقديم خدمات عالية الجودة، كما ينبغي تعظيم أوجه التآزر مع ترتيبات تقديم الخدمات القائمة في عمليات حفظ السلام. وأخيراً، يكتسي التنسيق والتزامن مع مبادرات التحول الجارية أهمية بالغة. ولهذا الغرض، قد يثبت التنسيق المركزي جدواه في بلورة رؤية متجانسة للتوزيع الاستراتيجي للموارد.

٢٤ - السيدة نورمان شاليت (الولايات المتحدة الأمريكية): رحبت بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام لتحديث طرق عمل المنظمة من أجل دعم التنفيذ الفعال للولايات. وقالت إنه يجب إعداد نهج مستدام لتقديم الخدمات الإدارية يتناسب مع الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة واحتياجاتها التشغيلية على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، يوفر إطار الأمين العام لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي مبادئ توجيهية هامة بشأن تسخير الإمكانيات الكاملة للمبادرات الجارية لإصلاح طرق عمل المنظمة.

٢٥ - وأضافت قائلة إنه ينبغي للجنة الخامسة، عند نظرها في إطار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، أن تركز على ضرورة صياغة مجموعة من المبادئ ترمي إلى تقديم دعم

٢١ - وأضاف قائلاً إنه من أجل تحقيق الهدف الرئيسي لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي المتمثل في كفاءة تركيز الموارد على الأنشطة الفنية الرئيسية بما يتيح تحقيق مكاسب في الكفاءة توفر دعماً أفضل لتنفيذ الولايات، يجب تحديد نتائج المبادرة بشكل واضح من البداية. وفي هذا الصدد، يتفق الاتحاد الأوروبي مع مجلس مراجعي الحسابات على أن النموذج كان ينبغي أن يُصمّم قبل مشروع أوموجا وأن عدم وجود غرض محدد لنموذج تقديم الخدمات يزيد مخاطر تحديث مشروع أوموجا بأثر رجعي على نحو مُكلف. ويمثل تقرير الأمين العام (A/70/323) خطوة أولى نحو إعداد مقترح تفصيلي من شأنه أن يسمح للمنظمة بأن تجعل المهام الإدارية أصغر حجماً وأكثر فعالية لتحسين تلبية الاحتياجات الحالية والناشئة للأمانة العامة. وينبغي أن يستند النهج العالمي المقترح إلى أفضل الممارسات المتوافرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبالنظر إلى ضخامة المشروع، ثمة حاجة إلى أن تكون المعايير وخطوط الأساس والجداول الزمنية واضحة وأن يكون هيكل الحوكمة مُعدّ بعناية، وينبغي بذل الجهود لتحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد وتجنب الازدواجية والتداخل مع مراعاة الطبيعة المعقدة والفريدة لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٢ - السيد ديتلينغ (سويسرا): متكلماً أيضاً باسم ليختنشتاين، رحب بهدف الأمين العام المتمثل في توحيد المهام الإدارية لدعم برامج المنظمة على نحو أفضل. وأعرب عن اتفاق الوفدين مع الرأي الذي أعرب عنه مجلس مراجعي الحسابات في تقريره ((A/70/5 (Vol. I) بأن نموذجاً لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي يراعي الجوانب الأوسع لعمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأنشطة البرنامجية، سيوفر خطة أكثر تماسكاً لدعم تنفيذ الولايات على نحو فعال، بالإضافة إلى أنه سيتيح فرصة لاستعراض الهياكل



٢٧ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إن نطاق الولاية المتعلقة بإعداد نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، بالشكل المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كان مقصوراً على خدمات الدعم الإداري. وبينما اتخذت الجمعية العامة في دوراتها الأخيرة قرارات تتعلق بنظام أوموجا تؤثر في إعداد النموذج، كانت الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة لتحديد ولاية النموذج تسترشد دائماً بالتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بالحاجة إلى نموذج لتقديم الخدمات يتسم بالفعالية من حيث التكلفة. ويُراعى في تصميم نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي أن يكون شاملاً وأن يغطي احتياجات كل من مكاتب المقار والعمليات الميدانية فيما يتعلق بتقديم الخدمات. ومع ذلك، يجب أن تتوافر فيه المرونة الكافية لاستيعاب التنوع في عمليات المنظمة، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات العملاء. ونظراً لأن النموذج يرمي إلى دمج المهام الإدارية وتعزيزها، وليس مجرد توحيدها، سيكون التنفيذ صعباً بشكل خاص، وقد وضع هيكل إداري قوي لتحقيق هذه الغاية. وسيُألف هذا الهيكل من وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بصفة مالك المشروع؛ ولجنة توجيهية للإشراف على المشروع تضم كبار ممثلي الإدارات المستفيدة؛ وفريق صغير للمشروع يُنشأ على أساس مؤقت؛ وفريق عامل تقني يُشكل بمساعدة الخبراء.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

المخطط العام لتحديد مباني المقر (A/70/5 (Vol. V) و A/70/343 و A/70/441)

٢٨ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): عرض تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الثالث

فعال لبرامج المنظمة على الصعيد العالمي، وذلك بهدف زيادة إنتاجيتها وكفاءة التوزيع الاستراتيجي للموارد. وينبغي عدم إرجاء جهود الإصلاح بسبب تفاصيل لا يمكن البت فيها إلا عند وضع المعايير العامة للنموذج. ولهذا الغرض، يتفق وفد بلدها مع مجلس مراجعي الحسابات على الحاجة إلى إطار يدعم التكامل الواسع النطاق لطرق عمل المنظمة ولا يقتصر تركيزه على العمليات الإدارية. ويوفر نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي فرصة لجعل المنظمة أكثر ملائمة للغرض المنشود منها من خلال تنسيق تنفيذ المبادرات الجارية للتحويل في طرق عمل المنظمة. وقد يؤدي إهدار هذه الفرصة إلى ترسيخ وجود الهياكل والعمليات التنظيمية الزائدة عن الحاجة أو التي عفا عليها الزمن. وأوضحت أن وفد بلدها يتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء للتجديد بوضع إطار لنموذج شامل لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي يكون من شأنه أن يعزز دور المنظمة بصفقتها جهة مقدمة للخدمات الأساسية.

٢٦ - السيد كيشيموري (اليابان): قال إن وفد بلده دأب على تأييد المبادرات الجارية للتحويل في طرق عمل المنظمة، وهي مبادرات لا غنى عنها من أجل تمكين المنظمة من مواصلة الاضطلاع بدورها في مواجهة التحديات المعاصرة. ولذلك، ترحب اليابان بالإطار المقترح لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي الذي سيسرع وتيرة تنفيذ تلك المبادرات. وينبغي أن تعكس الجهود الرامية إلى تنفيذ النموذج التزام المنظمة بإنجاز المزيد بموارد أقل، وينبغي في هذا الصدد مراعاة الدروس المستفادة من المشاريع السابقة للتحويل في طرق عمل المنظمة. ولن ينجح نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي دون توافر شعور قوي بالملكية لدى الإدارة العليا والتزام بوضع مبادرة عالمية بمعنى الكلمة تشمل جميع الإدارات والمكاتب، بما فيها تلك الموجودة في الميدان.

وهي تشمل إزالة مبنى المرج الشمالي المؤقت، وتخطيط المساحات الخضراء في الجمع، والأعمال المتصلة بالأمن في المدخلين من الشارعين ٤٢ و ٤٨، فستنجز قبل أواخر عام ٢٠١٦.

٣٢ - وأضاف قائلاً إن مبنى المرج الشمالي المؤقت سيزال خلال الجزء الرئيسي من الدورة. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٧٤/٦٩ ألف، تلتزم الأمانة العامة بهدم المبنى في الوقت المناسب، حيث ستشرع في ذلك بعد اختتام المناقشة العامة مباشرة. وأبرم العقد مع المقاول الذي سيتولى الهدم وتخطيط المساحات الخضراء. وبدأ المقاول في تنفيذ الأعمال التحضيرية، وسيقوم بتدوير العناصر الصالحة لإعادة الاستعمال قبل بدء الهدم في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبعد تخطيط المساحات الخضراء، سيعاد الموقع إلى حالته الأصلية في أواخر عام ٢٠١٦.

٣٣ - وتطرق إلى الأعمال المتصلة بالأمن في المدخلين من الشارعين ٤٢ و ٤٨، فقال إنه بعد انتهاء هذه الأعمال سيقصر مرور المركبات من مدخل الشارع ٤٢ على ممر الخدمات وسيمنع مرور المركبات أسفل مبنى المؤتمرات. وسيُنقل رصيف التحميل إلى المدخل الشمالي لممر الخدمات في الشارع ٤٨. ويجري حاليا تنفيذ عملية الشراء، ويُنتظر أن يبدأ العمل في أوائل عام ٢٠١٦ وأن ينجز قبل نهاية السنة نفسها. وستمول جميع الأنشطة المتبقية من الموارد المعتمدة لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٣٤ - وقال إن تجديد مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي بتكلفة معقولة ليس ممكنا عمليا بسبب الحالة الأمنية على طول الشارع ٤٢. وبناء على طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف والمقدم على أساس تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الثاني عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/69/360)، حددت

عشر عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/70/343)، وقال إن المخطط العام لتجديد مباني المقر كان أكبر مشروع تجديد اضطلعت به الأمم المتحدة. وتمثل الهدف من المشروع في تحسين الهياكل الأساسية وتحديثها، وترميم المساحات التاريخية، وتحقيق الامتثال لأنظمة البناء والوقاية من الحرائق والسلامة المعمول بها في المدينة المضيفة، وتحسين الأمن والكفاءة في استخدام الطاقة والاستدامة.

٢٩ - وأردف قائلاً إن تقدما كبيرا قد تحقق في السنة السابقة. فقد أنجز فريق المشروع المهام المقررة، بما في ذلك الأعمال المتعلقة بالأمن في المنطقة الخارجية على الجادة الأولى، وافتتاح ردهة الزوار في مبنى الجمعية العامة، وإعادة افتتاح منبر الجمعية العامة بعد تجديده. وقد أغلق الفريق العقود وتعاون مع مراجعي الحسابات. وقام الكثير من البعثات الدائمة برعاية مناسبات للاحتفال بإعادة تركيب الأعمال الفنية والهدايا. واستضافت المرافق المحددة العديد من الاجتماعات وعُقدت المناقشة العامة مرتين في مبنى الجمعية العامة.

٣٠ - واسترسل قائلاً إن المشروع حقق النتائج المتوقعة، على الرغم من أعمال إعادة التصميم والتشييد التي لزمّت نتيجة إدخال تحسينات كبرى على المعايير الأمنية في عام ٢٠١٠، مما أدى إلى إطالة مدة المشروع لسنة، وعلى الرغم من الآثار الناجمة عن إعصار ساندي في عام ٢٠١٢. واقتصر التأخير الإجمالي في التجديد الذي كان من المقرر أن ينجز في سبع سنوات على سنة واحدة.

٣١ - ومضى يقول إن مرحلة التجديد في المخطط العام لتجديد مباني المقر انتهت بانتهاء تجديد مبنى الأمانة العامة ومبنى المؤتمرات ومبنى الجمعية العامة وإعادة شغلها، واستبدال الهياكل الأساسية الرئيسية في الطوابق السفلية، وإدخال التحسينات الأمنية المعززة، وتشديد مباني التفتيش الشمالي والجنوبي. أما الأنشطة المتبقية لإنهاء المخطط العام،

٢٠١٢-٢٠١٣، وسيقسّم مبلغ ٤٥ مليون دولار كأنصبة مقررّة على الدول الأعضاء وفقا للقرار ٢٣٨/٦٧.

٣٨ - وأشار إلى أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أُغلق رسميا في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، ونُقلت المسؤولية عن الأنشطة المتبقية إلى مكتب خدمات الدعم المركزية. وأعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها موظفو وإدارة مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقال إن الأمين العام ممتن للدعم القوي الذي قدمته الدول الأعضاء في جميع مراحل المشروع.

٣٩ - السيد مكومبا (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات في مجلس مراجعي الحسابات): عرض تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. V))، وقال إن تجديد المقر يعد مشروعا معقدا وعالي القيمة يهدف إلى تحديث المجمّع المشيد في خمسينات القرن العشرين، وحمايته، والحفاظ على تصميمه المعماري دون تعطيل العمليات اليومية. وجرى الانتهاء من إعداد التقرير، وهو التقرير الثاني عشر للمجلس بشأن المشروع، في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٤٠ - وأضاف قائلا إن استكمال الجزء الأكبر من المخطط العام لتجديد مباني المقر بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ شكل إنجازا هاما بالنظر إلى تعقيد المشروع والصعوبات التي واجهها في بدايته. وأوفت الأمانة العامة بالتزامها بأن تُعقد المناقشة العامة للدورة التاسعة والستين في مبنى الجمعية العامة المحدد. وأدى قرار الجمعية العامة بإسقاط مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي من نطاق المشروع إلى خفض التكلفة النهائية الإجمالية المتوقعة بمقدار ٦٥ مليون دولار لتصبح ٣٠٩ ٢ ملايين دولار، وخفض تكاليف التشييد المتوقعة إلى ١٥٠ ٢ مليون دولار. غير أن هذه الأرقام تعكس تكلفة إنجاز المشروع بعد أن تقلص نطاقه

الأمانة أكثر السبل فعالية من حيث التكلفة لإعادة توزيع الوظائف التي يجري الاضطلاع بها في هذين المبنيين، بصرف النظر عن قرار بشأن الترتيبات الطويلة الأجل. وقد أعيد توزيع الوظائف التي تشغل الطوابق الرئيسية لمبنى مكتبة داغ همرشولد من أجل إخلاء الجانب الجنوبي، الذي يمثل خطرا أمنيا أكبر بسبب قربيه من الممر المنحدر المؤدي إلى الشارع ٤٢، وتجميع كل الوظائف في الجانب الشمالي.

٣٥ - وأضاف قائلا إن الأمانة العامة أنشأت ثلاثة مواقع جديدة لخدمات الطعام وهي: كافيتريا في الطابق الرابع من مبنى المؤتمرات، ومقهى في الطابق السفلي الأول من مبنى الأمانة العامة، وركن لتقديم القهوة في بهو الأمانة العامة.

٣٦ - وانتقل إلى المركز المالي للمشروع، فقال إنه لا يزال متسقا مع التوقعات الواردة في التقرير. ففي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بلغت التكاليف المقدرة لإنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر ٢,١٥ بليون دولار، أي في حدود الموارد المعتمدة، التي تتكون من الميزانية الأصلية والتبرعات بمبلغ ١,٩٩١ بليون دولار، مضافا إليها مبلغ ١٥٩,٤ مليون دولار من إيرادات الفوائد والصندوق الاحتياطي للمخطط العام. وتلقت الأمانة العامة مدفوعات بنسبة ٩٩,٩٨ في المائة من الأنصبة المقررة الأصلية، وهو إنجاز كبير يشكر الأمين العام الدول الأعضاء عليه.

٣٧ - ومضى يقول إنه، استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٤/٦٩ ألف، أنشئت آلية لتمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع ومركز البيانات الثانوي بمبلغ ١٥٤,٨ مليون دولار، مما أتاح إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر في حدود الموارد المعتمدة. وحولت الأمانة العامة مبلغا قدره ٣٦,٦ مليون دولار من الحساب الخاص ومبلغا قدره ٧٣,٢ مليون دولار من رصيد فترة السنتين

المشروع. وسيقوم الفريق بإدارة العملية الإدارية لإنهاء عقود السعر الأقصى المضمون وتأدية مهام بمبلغ قدره ٤٩ مليون دولار، يشمل مبلغ ٣٥ مليون دولار لإنجاز الأعمال المتبقية في المشروع و ١٤ مليون دولار لتوفير ترتيبات مؤقتة لوظائف مبني المكتب و الملحق الجنوبي.

٤٣ - ومضى يقول إن المجلس لاحظ سابقا أن الإدارة كانت تركز في المقام الأول على الإنجاز التقني، مع وجود أدلة أقل على اتباع نهج قوي لتحديد الفوائد ووضع خطط محكمة لتحقيقها ((A/69/5 (Vol. V)). وقدمت اللجنة الاستشارية أيضا توصية في هذا الصدد، ولكن الإدارة لم تقدم بعد بياناً بالفوائد يثبت للجمعية العامة أن النتائج المتوقعة من المشروع قد تحققت. وأبلغ المجلس أن بياناً من هذا القبيل سيُدرج في التقرير المرحلي الثالث عشر للأمين العام (A/70/343).

٤٤ - وتابع يقول إن الجمع المحدد يوفر فرصاً لتطبيق استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل وتأمين فوائد إضافية من الاستثمار الكبير من جانب الدول الأعضاء. ورغم فوات الفرصة لتصميم أماكن عمل يمكن استخدامها بصورة مرنة في إطار مشروع التجديد ذاته، سيكون من الأسر استحداث أماكن العمل تلك في حيز المكاتب الذي يتسم بأنه معياري وعصري ومفتوح أكثر من غيره. واستقبل المشروع التحريفي في مبنى الأمانة العامة بالترحيب عموماً، ولكن النتائج تشير إلى أن الإدارة يمكن أن تضع أهدافاً أكثر طموحاً.

٤٥ - وواصل كلامه قائلاً إن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، وهو خطة متجددة لصيانة الأصول مدتها ٢٠ عاماً، يشكل خطوة هامة نحو وضع استراتيجية استباقية لإدارة الأصول في الأجل الطويل. ومن شأن خطة استراتيجية لإدارة الأصول في الأجل الطويل أن توضح تكاليف الصيانة اللازمة للحفاظ على فوائد الاستثمار الكبير في المخطط العام

بدرجة كبيرة، بعد ثلاث سنوات تقريباً من الموعد المقرر، وبتكلفة أعلى من التكلفة الأصلية المقررة.

٤١ - واسترسل قائلاً إن صناديق الطوارئ قد استنفدت، وإن المشروع يعتمد الآن على الوفورات المالية المتأتية من العقود لتغطية التكاليف غير المتوقعة. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٥، قدّرت الإدارة تحقيق وفورات إجماليها ٣٩,٥ مليون دولار من التزاماتها تجاه المقاول الرئيسي، يمكن استخدامها لتغطية التكاليف المتبقية. ومن المرجح أن تتغير التكلفة النهائية المتوقعة إلى أن توضع الصيغ النهائية لجميع العقود ويُنجز العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لكن الإدارة واثقة من توافر ما يكفي من الأموال لإنجاز المشروع. وازدادت التكلفة المقدرة لهدم مبنى المرج الشمالي زيادة كبيرة، وكرر المجلس شواغله فيما يتعلق بنهج الإدارة في تقدير التكلفة.

٤٢ - وأعقب ذلك بقوله إنه على الرغم من اقتراب المشروع من اكتماله، يجب على الإدارة أن تدير عن كثب العملية الإدارية المتعلقة بإنهاء عقود السعر الأقصى المضمون والعمل المتبقي بقيمة ٤٩ مليون دولار بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأشار إلى أن المجلس أوصى في تقريره السابق عن المخطط العام لتجديد مباني المقر ((A/69/5 (Vol. V)) بضرورة أن تقوم الإدارة بتقديم إيضاحات بشأن خططها لإنجاز المشروع، ولا سيما بالنظر إلى أنه كان من المزمع إغلاق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر في حزيران/يونيه ٢٠١٥، قبل إنجاز المشروع. واستجابة لذلك، نقلت إدارة الشؤون الإدارية ١١ موظفاً بتكلفة تقدر بمبلغ ١ مليون دولار، و ٢٠ استشارياً في مجال إدارة البرامج، بتكلفة قدرها ١,٧٦ مليون دولار، من فريق مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر إلى مكتب خدمات الدعم المركزية، الذي تولى المسؤولية عن إنجاز

القابلة للقياس الكمي التي ذكرها الأمين العام، ولا سيما تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل، وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة باستهلاك الطاقة بنسبة ٤٥ في المائة، وتخفيض استهلاك المياه العذبة بنسبة ٤٠ في المائة. وتلك التخفيضات هي، في واقع الأمر، توقعات غير موثقة لا تستند سوى إلى نماذج هندسية.

٤٩ - وفيما يتعلق بالجدول الزمني للمشروع، قال إن إنجاز الجزء الأكبر من مبنى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤ وفق جدول زمني مضغوط يشكّل إنجازاً هاماً، نظراً للتعطيل الذي سببته تأخيرات سابقة في المشروع وإعصار ساندي. واستدرك قائلاً إن اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق إزاء التأخيرات المتكررة في هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت وبدء الأعمال المتصلة بالأمن في المدخلين من الشارعين ٤٢ و ٤٨ المفضيين إلى ممر الخدمات. وينبغي للأمين العام أن ينفذ، دون المزيد من التأخير، أحكام قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٧٤ ألف فيما يتعلق بتفكيك وإزالة مبنى المرج الشمالي المؤقت في الموعد المقرر. وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بضرورة أن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يكفل إنجاز الأعمال المتصلة بالأمن في المدخلين من الشارعين ٤٢ و ٤٨ المفضيين إلى ممر الخدمات قبل نهاية عام ٢٠١٦.

٥٠ - وذكر أن عدداً من الأنشطة المقررة في إطار النطاق المعتمد للمخطط العام لتجديد مباني المقر لم يُنجز بعد، وأن اللجنة الاستشارية متفقة مع مجلس مراجعي الحسابات على أن المشروع لا يزال قيد التنفيذ. وهي تناقش أيضاً الموارد اللازمة للأنشطة المتبقية حتى إنجاز المشروع، والتكاليف النهائية المتوقعة والوفورات المحتملة. وقال إن تقرير الأمين العام (A/70/343) يفتقر إلى المعلومات والتفسيرات

لتجديد مباني المقر وأن تحد من احتمال الاضطرار إلى القيام بمشروع آخر للتجديد يكون مكلفاً ويعطل سير العمل في المستقبل.

٤٦ - واختتم كلامه بالقول إن وصيتين من توصيات المجلس التسع المتبقية من السنوات السابقة قد نفذتا، كما أن هناك خمس توصيات قيد التنفيذ، ولم تنفذ توصية واحدة وأغلق المجلس توصية أخرى. ويقدم المجلس في التقرير خمس توصيات تركز على كفاءة إنجاز المشروع بطريقة منظمة، وتوصي بتحقيق الفوائد المرجوة من الاستثمار وبضرورة تطبيق الدروس المستفادة من المشروع على مشاريع مماثلة من قبيل الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

٤٧ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/70/441)، إن اللجنة الاستشارية ترحب بالورقة التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأضاف يقول إن المجلس لاحظ أن الأمم المتحدة، خلافاً لمعظم المنظمات، لم تضع نهجاً لإدارة المشاريع الكبرى، مما يجعل من تطبيق الدروس المستفادة مسعى حافلاً بالمشاكل. وترحب اللجنة الاستشارية بجهود الأمين العام الرامية إلى وضع مبادئ توجيهية لإدارة مشاريع التشييد بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وينبغي تحديد الدروس المستفادة من مشاريع التشييد المقبلة وتوثيقها وتطبيقها.

٤٨ - وأردف يقول إن هذه الفوائد الفورية والواضحة المتأتية من المخطط العام لتجديد مباني المقر باعتباره بيئة عمل محدثة أدت إلى تعزيز الأمن، كما أن الحفاظ على التراث المعماري الهام قد تحقق. واستدرك قائلاً إن اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق إزاء طريقة قياس بعض الفوائد

٥٤ - وأردف بالقول إن المجموعة تلاحظ مع القلق أن التخفيضات بنسب ٥٠ في المائة في استهلاك الطاقة و ٤٥ في المائة في انبعاثات غازات الدفيئة و ٤٠ في المائة في استهلاك المياه العذبة التي قال الأمين العام إنه حققها من خلال المخطط العام لتجديد مبابي المقرر هي توقعات غير موثقة لا تستند سوى إلى نماذج هندسية. وليس بوسع المنظمة رصد البيانات ذات الصلة والإبلاغ عنها بالرغم من جميع عمليات التحديث، ولا يمكنها التحقق من صحة الفوائد المبلغ عنها. وينبغي أن تكون جميع الفوائد القابلة للقياس الكمي التي يبلغ عن أنها حققت من مشاريع التشييد موثقة، وتتطلع المجموعة إلى تلقي معلومات بشأن الفوائد المقررة والفعالية للمشروع في التقرير المرحلي السنوي المقبل وفي التقرير النهائي عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مبابي المقرر.

٥٥ - وتابع يقول إن المنظمة ينبغي أن تحيط علما بالدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مبابي المقرر. وتستند الورقة التي أصدرها مجلس مراجعي الحسابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى عمل المجلس بشأن المخطط العام لتجديد مبابي المقرر وعلى معرفة أوسع بأفضل الممارسات، ولا سيما فيما يتعلق بتطبيق تلك الدروس على مشاريع التشييد الجارية والمقبلة. وتؤيد المجموعة وضع مبادئ توجيهية بشأن إدارة تلك المشاريع.

٥٦ - واستطرد يقول إنه بالرغم من إغلاق مكتب المخطط العام لتجديد مبابي المقرر، فإن المشروع نفسه لا يزال مفتوحا، لأن عددا من العناصر الرئيسية لم يُنجز، بما في ذلك أعمال الإصلاح وهدم مبنى المرج الشمالي. وتشاطر المجموعة مجلس مراجعي الحسابات الرأي بأن المخطط العام لتجديد مبابي المقرر لا يزال جاريا. ولا يمكن اعتبار المشروع مكتملا حتى تُصحح أوجه التقصير والأخطاء التي حددتها الدول

التفصيلية، ولذلك طلبت اللجنة الاستشارية أن تقدم هذه المعلومات إلى الجمعية العامة لدى نظر الجمعية في التقرير.

٥١ - وختم كلامه قائلا إن الفرع الخامس من تقرير اللجنة الاستشارية (A/70/441) يتضمن معلومات عن التدابير المؤقتة التي اتخذها الأمين العام في ما يتعلق بالوظائف التي يجري الاضطلاع بها في مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي. ويناقش التمويل اللازم لهذه التدابير في إطار الموارد اللازمة للأنشطة المتبقية من مشروع المخطط العام لتجديد مبابي المقرر.

٥٢ - السيد دافيدسون (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تؤيد بقوة تحديث مرافق الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما من خلال المخطط العام لتجديد مبابي المقرر، بهدف تحسين الصحة والسلامة في بيئة العمل.

٥٣ - ولئن كان التجاوز المتوقع في التكاليف قد انخفض إلى ٦٥ مليون دولار على ما يبدو، فإن نطاق المشروع قلص بدرجة كبيرة بحيث أصبح يشمل تجديد ثلاثة مبان بدلا من خمسة، بتكلفة أعلى من التكلفة المقررة أصلا. وهناك عدد من معايير تقدير التكاليف، بما فيها المعايير المتعلقة بنقل الوظائف التي يجري الاضطلاع بها في مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي، أسقط من تقرير الأمين العام (A/70/343) أو لم يعرض بصورة صحيحة فيه. وتشعر المجموعة بالقلق إزاء إعادة تخصيص الأموال من بنود أخرى في الميزانية لتغطية أوجه العجز في المخطط العام لتجديد مبابي المقرر، ولا سيما ما يتعلق منها بمطالبات التأمين الناشئة عن إعصار ساندي. ويواجه المشروع تكاليف إضافية محتملة خلال إنهاء العقود المتبقية، وخاصة بسبب أوامر التغيير والمطالبات المحتملة من المتعاقدين. وسوف تلتزم المجموعة بإيضاحات بشأن هذه المسألة في المشاورات غير الرسمية.

الأعضاء، بما في ذلك المتعلقة منها بإمكانية الوصول المادية والتقنية وتحسين البنية التحتية للتداول بالفيديو ومقابس الكهرباء. ويساور المجموعة القلق لأن المباني المحددة في إطار المخطط العام لتجديد مباني تخضع على ما يبدو للمزيد من أعمال إعادة التصميم وإعادة التشكيل التي يترتب عليها تكاليف إضافية تتكبدها الدول الأعضاء.

٥٧ - وواصل كلامه بالقول إن المجموعة سوف تلتمس، في المشاورات غير الرسمية، مزيدا من المعلومات بشأن الأعداد التقديرية والفعلية للموظفين الذين يستبقهم مكتب خدمات الدعم المركزية من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. وسوف تلتمس أيضا توضيحات فيما يتعلق بأعمال هدم مبنى المرج الشمالي وما يليه من تخطيط المساحات الخضراء، التي لا تزال تعاني من التأخير ويجب إنجازها على سبيل الأولوية.

٥٨ - وأخيرا أشار إلى ضرورة أن تقدّم في الوقت المناسب مقترحات منفصلة بشأن تجديد مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي. ويجب كفالة سلامة الموظفين العاملين في المباني، بما في ذلك في وحدة الطباعة. وطلبت المجموعة معلومات مستكملة عن المشاورات بين الأمين العام وكبار المسؤولين في البلد المضيف بشأن تحديد مدخلي الخدمات في الشارين ٤٢ و ٤٨.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٣٥.